استشراف آفاق المستقبل

Mohamed Rabie

الحديث عن المستقبل دوما صعب، إذ ليس هناك إنسان بإمكانه معرفة ما يخبئه المستقبل له أو لغيره من الناس من مفاجآت سارة وغير سارة. لكن متابعة ما يمر به العالم من تطورات علمية وتكنولوجية واقتصادية، والاستحواذ على وعي يقوم على رصد التطورات الدولية في مختلف مجالات الحياة من المؤكد أن يضع الشخص المعني في موقع يُتيح لهم تحديد احتمالات ما يمكن أن يقع في السنوات المقبلة من تطورات هامة. وفي ضوء اهتمامي بقضايا المستقبل، سأحاول في هذه الدراسة أن ألقي نظرة على المستقبل، على الرغم مما تحمله عملية التنبؤ من أخطاء محتملة. لكن علينا أن ندرك أنه لا يوجد شخص معصوم عن الخطأ، وأن من يريد أن يتجنب الوقوع في أي خطأ عليه أن لا يعمل شيئا في حياته، علما بأن من لا يعمل شيئا هاما لا يعيش حياة منتجة ذات قيمة أو معنى. الدراسات المستقبلية أداة علمية وعملية تستخدمها الدول والنخب الفكرية ومؤسسات البحث العلمي لتُعد نفسها لمواجهة التحديات القادمة، ومحاولة تشييد المستقبل الذي تريد أن تراه وتُورثه لأبنائها وأحفادها من بعدها.

تراجع الإمبراطورية الأمريكية

كان من تبعات انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفييتي عام 1990 تغيير موازين القوى في العالم لصالح أمريكا، ما جعلها تغدو القوة العظمى الوحيدة في العالم. ولما كانت موازين القوى خلال سنوات الحرب الباردة قد قامت أساسا على القوة العسكرية بين القطبين الأمريكي والسوفييتي، فإن انهيار الاتحاد السوفييتي أدى إلى تراجع دور القوة العسكرية في تحديد موازين القوى الدولية، فيما تسبب في تضاؤل احتمالات وقوع حرب عالمية. وفي ضوء ضعف الدولة الروسية التي ورثت تركة الاتحاد السوفييتي، وعدم وجود قوة عالمية تنافس أمريكا، أعلنت أمريكا انتصار فلسفة حياتها القائمة على الرأسمالية والديمقراطية، واندفعت نحو الهيمنة على النظام العالمي. ومع تراجع أهمية القوة العسكرية استولت القوة الاقتصادية على المكانة التي كانت تحتلها القوة العسكرية في تحديد موازين القوى الدولية. وفي الواقع، لم تغبْ القوة الاقتصادية عن حسابات الدول العظمى في أي وقت، لأنه لا يمكن بناء قوة عسكرية كبيرة والحفاظ على حيويتها من دون قاعدة اقتصادية كبيرة وحديثة. قال الرئيس الأمريكي الأسبق باراك أوباما، "لم يعرف التاريخ الإنساني خلال أية فترة أن دولة ذات حيوية اقتصادية متناقصة استطاعت الحفاظ على قوة عسكرية وسياسية تحظى بالمركز الأول". وفي هذا اعتراف أمريكي صريح بأهمية القوة الاقتصادية من ناحية، وتراجع قوة أمريكا الاقتصادية من ناحية أخرى.

بعد ربع قرن من الهيمنة على العالم، بدأت مكانة أمريكا الدولية تتراجع تدريجيا، وذلك لسببين رئيسيين: تراجع قوتها الاقتصادية النسبية في ضوء تنامي القوة الاقتصادية لعدة دول أخرى مثل اليابان والصين والهند وكوريا الجنوبية، وتبلور حدود القوة العسكرية وعجزها عن تحقيق أهداف استراتيجية على الساحة الدولية بمفردها. ومما أسهم في تراجع القوة الأمريكية تورطها في حروب بعيدة عن حدودها كان من الصعب تبريرها ومن الأصعب كسبها، خاصة الحرب على العراق وأفغانستان، وهيمنة نهج عدواني استعماري على عقل صانع القرار الأمريكي ما دفع القيادة الأمريكية في اتجاه فتح جبهات جديدة أدت إلى استعداء الكثير من دول العالم وشعوبه لها، وهذه عقلية ما تزال تسيطر على النخبة الحاكمة.

قد يقول البعض إن أمريكا تملك أكبر قوة عسكرية في العالم، وأن بإمكانها فرض إرادتها على غيرها من دول. ليس هناك شك في صحة الجزء الأول من هذه المقولة، لكن الجزء الثاني فليس صحيحا، إذ لم يعد هناك دولة بإمكانها فرض إرادتها على غيرها بقوة السلاح. فعلى سبيل المثال، لم تحقق أمريكا بعد أكثر من عشرة سنوات من القتال في العراق وإنفاق مئات المليارات من الدولارات سوى تدمير الدولة العراقية، وتمزيق البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع العراقي، وإعادة الطائفية والعشائرية، وتحويل العراق إلى دولة فاشلة غارقة حتى أذنيها في الفساد. أما في أفغانستان، فإن أمريكا حاربت لمدة تزيد على عشرين سنة من دون أن تنجح في إقامة نظام حكم مستقر في تلك البلاد. وفيما كانت خسائر أمريكا البشرية والمادية تتزايد، كانت احتمالات النصر تتراجع، ما تسبب في خروج أمريكا من أفغانستان مهزومة.

إذ فيما كان الرئيس السابق دونالد ترامب يتفاوض مع حركة طالبان من دون مشاركة نظام الحكم الشرعي الأفغاني، أعلن الرئيس بايدن أثناء حملته الانتخابية أن أمريكا سوف تنسحب نهائيا من أفغانستان في شهر أيلول 2021. ولقد تسبب إعلان موعد الانسحاب إلى إضعاف قوة أمريكا التفاوضية وإحراج نظام الحكم الشرعي الأفغاني الذي قام بتسليم الحكم لطالبان دون قتال. وفيما كانت القوات الأمريكية تخرج من أفغانستان، كانت طالبان تتقدم وتستولي على المزيد من الأراضي، وتعيد نظام محاربة المرأة وحرمانها من التعليم والعمل، وذلك رغم زيادة حدة الفقر والحاجة. ولقد تم خروج أمريكا المخجل من أفغانستان يوم 30-8-2021 بعد عشرين سنة من الاحتلال.

لا يساورني شك في أن الإمبراطورية الأمريكية دخلت مرحلة صعبة، يمكن أن نُطلق عليها مرحلة "التدمير الذاتي". إن من طبيعة مراحل التدمير الذاتي أن تواصل عمليات التدمير من دون ضجيج، وأن تصل نقطة متقدمة جدا قبل أن تستيقظ الشعوب المعنية من غفوتها وتدرك حقيقة ما وصلت إليه أحوالها من تدهور. ويعود السبب في ذلك إلى كون التدمير الذاتي عملية داخلية مركبة تتحرك ببطيء، ولا تطرح نفسها كتحدٍ واضح يُهدد قيم المجتمع وفلسفة حياته قبل فوات الأوان. وحيث أن النخبة الأمريكية الحاكمة تتشكل من قوى اجتماعية تستحوذ على امتيازات كبيرة للغاية، وأنها

استطاعت أن تُسخر نظم الحياة الاقتصادية والسياسية والإعلامية والأمنية لخدمة مصالحها، فإن مصلحتها تُملي عليها رفض كل مشروع من شأنه تقليص ما تتمتع به من مزايا وسطوة. وهذا يُضعف إرادة التغيير لدى تلك النخبة، ويدفعها إلى التستر على كل أزمة لا تمس حياتها عن قرب، وهذا يقود في العادة إلى انشغال النخبة المعنية في البحث عن أفضل الطرق لحماية مصالحها وامتيازاتها، وبالتالي إهمال ضرورات التفكير في المستقبل واستحقاقاته.

إن النخب الحاكمة لا تجرؤ عادة على الانعزال عن شعوبها إلا حين تدخل الشعوب غيبوبة ثقافية وسياسية طويلة، ما يجعل الصحوة لا تأتي إلا حين تصل الأمور حافة الهاوية. وفي مثل تلك الحالة تصبح مشاريع الإصلاح المطلوبة عمليات مضنية توجب هدم الكثير من المؤسسات القائمة، وبناء مؤسسات جديدة على أنقاضها تشمل إعادة هيكلة فلسفة الحكم ونظم الحياة والثقافة. وهذه عملية صعبة ومكلفة وبطيئة، ما يعطي القوى المنافسة فرصة كبيرة لتستحوذ على عناصر القوة وتقترب من التربع على القمة، وهذا ما فعلته الصين. وهنا لا بد من الإشارة إلى أن نهاية إمبراطورية لا تعني نهاية دولة، بل نهاية روح الهيمنة لدى النخبة الحاكمة في تلك الإمبراطورية، وتراجع قدراتها من النواحي العسكرية والاقتصادية، وتحولها تدريجيا من دولة عظمى إلى دولة كبرى.

"التدمير الذاتي" مسيرة مجتمعية تقودها قوى داخلية تعمل على تقويض حيوية المجتمع، وتتم عادة في غياب تحديات خارجية تفرض على الأمة المعنية أن تنهض وتواجه الأخطار التي تحيق بها. قد يقول البعض إن الإرهاب الدولي الذي تجسده قوى التطرف الديني وإيران يعتبر من أهم التحديات التي واجهها الغرب في حياته، ما يجعله كافيا لإيقاظ أمريكا من سباتها. لكن جذور الإرهاب هذا تعود إلى انحياز أمريكا السافر لجانب إسرائيل، والقيام بدعم سياساتها الاستيطانية على حساب الشعوب العربية. إلا أن النخبة المسيطرة على الحكم والإعلام في أمريكا ترفض الاعتراف بهذه الحقيقة، وتصر على التصرف في غيابها، ما يجعل احتمالات حدوث صحوة أمريكية قبل فوات الأوان ضعيفة. لقد نجحت الصهيونية في استعمار العقل الغربي عامة والعقل الأمريكي خاصة لفترة أضعفت قدرة ذلك العقل على التفكير الواعي في هذه القضية وتبعاتها. إذ فيما تستيقظ بعض شعوب العالم وتتحرر تدريجيا من الاستعمار الصهيوني، يتغلغل ذلك الاستعمار في أمريكا وينتشر كالسرطان في نخاع طلبة المدارس، خاصة بين المتزمتين المسيحيين. مع ذلك، تسببت جرائم إسرائيل في لبنان وفلسطين، والإدانات الدولية التي اتهمتها بارتكاب جرائم حرب بحق لإنسانية في قيام بعض رجال المؤسسة العسكرية المتقاعدين والمفكرين الأمريكيين بالتنديد بسياسة إسرائيل؛ وهذه أصوات تقول إن تصرفات إسرائيل تضر بالمصالح الأمريكية وتُعرض حياة أبنائها للخطر. لكن تعديل سياسة أمريكا تجاه إسرائيل يحتاج لرئيس قوي ومُساندة كونجرس يعمل لمصلحة الوطن، وهذان شرطان مفقودان تماما في الوقت الراهن.

أظهرت قضية إصلاح نظام التأمينات الصحية في عام 2009 وأثناء الحملة الانتخابية لعام 2020 وجود تمحور عقائدي في أمريكا يحول دون اتخاذ خطوة حقيقية على طريق الإصلاح، وأن أعضاء الكونجرس حريصون على حماية مصالحهم الخاصة أكثر من حرصهم على المصلحة العامة. كما أظهرت تلك القضية أن النخب السياسية والاقتصادية والإعلامية غير معنية بما يعانيه الفقراء والمشردون والأطفال من بؤس وحرمان، وأنهم يُغمضون عيونهم عن الفساد الذي استشرى في المجتمع الأمريكي. أما العملية الديمقراطية فقد فقدت حيويتها منذ زمن، وتقلصت قدرتها على حماية حقوق الناس بعد أن أصبحت خاضعة للمال والرشوة السياسية التي تقدمها الشركات الكبرى وأصحاب المصالح الخاصة لأعضاء الكونجرس، خاصة أثناء مواسم الانتخابات.

من ناحية ثانية، يشير تاريخ أمريكا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى أنها لا تحسن حل الأزمات، ما جعلها تلجأ في كل الحالات والأحيان تقريبا إلى إدارة الأزمات والبحث عن حلول توافقية تضمن تقليل الخسائر في المدى القصير بدلا من تعظيم الفوائد على المدى الطويل. ومع انتهاء حكم الرئيس بوش الابن في عام 2009 كان النظام السياسي الأمريكي قد وصل إلى درجة من التمحور العقائدي والاستسلام لقوى الضغط الخاصة ما جعله عاجزا عن التوصل لإجماع حول أية قضية بغض النظر عن طبيعتها وأهميتها. وعلى سبيل المثال، بلغ عدد العاملين في مجال اللوبي في ذلك العام حوالي 15 ألف شخص، أي بمعدل 30 شخصا مقابل كل عضو في الكونجرس، أنفقوا حوالي 3.5 مليار دولار، أي ما يزيد على 8 مليون دولار لشراء كل عضو من أعضاء الكونجرس. وفي عام 2010، قامت الغرفة التجارية الأمريكية وحدها بتوظيف 45 شركة علاقات عامة (لوبيات) للدفاع عن مصالح البنوك الكبيرة ورجال المال، وانفقت 300 مليون دولار لإضعاف الإصلاحات المالية التي أقرها الكونجرس، كان من نتائجها حدوث أزمة البنوك في عام 2023.

لاحظ الرئيس الأمريكي أيزنهاور في خمسينيات القرن الماضي وجود تحالف بين الصناعات الحربية والمؤسسة العسكرية، ما جعله يحذر من خطورة ذلك الأمر على نظام أمريكا الديمقراطي، لكن تحذيرات أيزنهاور لم تجد من يُصغي إليها. لذلك تطورت الأمور إلى الأسوأ لتخلق شبكة عنكبوتية من التحالفات غير المقدسة، تربط المؤسسة العسكرية بالصناعات الحربية، وتربط هذه بشركات تجارية ومؤسسات مالية والمؤسسة الإعلامية، وتربط المؤسسة الإعلامية والمالية بالمؤسسة السياسية. وهذا تحالف مركب ومعقد يعمل بوعي على خدمة مصالح متبادلة على حساب الشعب الأمريكي وحقوق الإنسان في كل مكان. ومما يزيد الأمور سوءا أنه لم يعد هناك أمل في وقوف المؤسسة الأكاديمية إلى جانب الفئات الفقيرة والضعيفة، إذ قامت الجامعات الأمريكية بتخريج أسوأ فئة من مدراء الشركات في التاريخ.. رجال ونساء يحملون شهادات الماجستير في إدارة الأعمال، يتصفون بالجشع، ولا دافع لهم سوى تكديس الثروات على حساب

الوطن والمواطن، كما قامت الجامعات أيضا باستضافة رجال استخبارات سابقين وجنرالات جيش متقاعدين ومنحهم لقب الأستاذية، وتسليمهم مهام الإشراف على الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية.

ومع أن أوباما جاء في جو يوحي بالتفاؤل والأمل، إلا أنه كان خدعة كبيرة، إذ سعى لخدمة مصالحه بالتعايش مع الفساد، وإهمال الفقراء، وتسليح رجال الشرطة لتصبح جيشا داخليا يطلق النار على الأقليات، خاصة السود لمجرد الظن بهم. ولقد جاء قتل جورج فلويد عام 2020 ليعري هذه الحقيقة. ومن أسباب صعوبة حصول إصلاح حقيقي في أمريكا ضعف الوعي العام، والتمحور العقائدي، وعدم وجود حركة شعبية قادرة على التصدي للسياسيين المتمحورين عقائديا، ورجال المال المتمركزين في خنادقهم المصلحية، واللوبي الصهيوني الذي يهيمن على الكونجرس ويعمل على توظيف العملية الإعلامية لتزييف وعي عامة الناس، ودعم إسرائيل ماليا وعسكريا ودعائيا.

كان من نتائج هذا التحالف الذي أطلقت عليه اسم "عصابة كلاب الصيد" Hounds Cartel والذي يتشكل من الصناعات الحربية، والمؤسسة العسكرية والاستخباراتية، والأثرياء، والشركات الكبرى، والإعلام، والكونجرس، وبنوك التفكير، وعشرات الجامعات وقوع أمريكا في مصيدة يصعب الخروج منها. إذ تحتاج عملية الخروج إلى مفكرين ملتزمين يقومون بتحديد المشاكل واقتراح الحلول، وقيام حركة شعبية تقدمية مناهضة لنظام الحزبين، وإعادة النظر في موقع الصناعات الحربية والجيش من الاقتصاد، ودور المال في السياسة، وهذه أمور تحتاج لوقت طويل وجهد كبير غير متوفر. من ناحية ثانية، يشير التاريخ إلى أن القوة العسكرية بحاجة لقاعدة اقتصادية تقوم بتمويلها ومدها بالتكنولوجيا الحديثة كي تستحوذ على أسباب القوة. لكن أمريكا اتجهت منذ منتصف القرن الماضي إلى استخدام القوة العسكرية أداة لدعم القاعدة الاقتصادية في الداخل والخارج، ما قادها إلى التصرف بعقلية القراصنة. وفي ضوء تحالف المؤسسة العسكرية مع الصناعات الحربية، وقيام جنرالات متقاعدين ورجال استخبارات سابقين بتبادل المصالح وتأسيس شركات خدمات أمنية تستأجر آلاف المرتزقة للمشاركة في حروب أمريكا الخارجية، ونجاح اللوبي الصهيوني في السيطرة على الإعلام والكونجرس، فإن احتمالات حدوث تحول ينقذ أمريكا من ورطتها قبل فوات الأوان تبدو ضعيفة للغاية.

في ضوء ارتفاع تكلفة الحروب التي تخوضها أمريكا خدمة لمصالح النخبة الحاكمة، ووصول العملية السياسية في واشنطن إلى حالة من الشلل بسبب التمحور العقائدي بين الحزبين الحاكمين، تحولت أمريكا من دولة عظمى وحيدة إلى دولة كبرى مثقلة بالديون والأعباء والمشاكل. من ناحية أخرى، أصبح من الصعب ظهور زعيم أمريكي ضمن اللعبة الديمقراطية الحالية في مقدوره عكس عملية التراجع، أو حتى إيقافها، ما يعني أن أزمة أمريكا السياسية ستتعمق، ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية ستزداد تعقيدا، ومصداقيتها على الساحة الدولية ستتقلص. لذلك لا نرى أن هناك

إمكانية لقيام أمريكا قريبا بالتعامل مع ما تواجهه من مشاكل اجتماعية وسياسية واقتصادية تشمل اتساع دائرة الفقر، وتدني مستويات دخل العمال والشباب، وتقلص حجم الطبقة الوسطى ودورها في المجتمع، وتفشي الفساد السياسي، وارتفاع المديونية التي تبلغ اليوم (26-3-2023) 31.64 تريليون دولار، فيما تجاوز العجز في الميزانية 1.5 تريليون دولار. وفي الواقع، تجاوز التطور التاريخي النظام الرأسمالي القائم على حرية الأسواق، والنظام الديمقراطي القائم على فرضية الطبقية في المجتمع، ما جعل النظامين يصبحان بحاجة لإعادة هيكلية جذرية أو استبدال.

مستقبل الرأسمالية والديمقراطية

حين صدر كتاب فوكوياما "نهاية التاريخ" في عام 1992، جاء رد فعلي على ذلك العنوان المثير مباشرا وسريعا: "إن الذي انتهي فعلا هو دور التاريخ في صنع المستقبل وليس التاريخ، فالتاريخ لم ولن ينتهي". وفي أعقاب ذلك وجدت نفسي مضطرا لقضاء بضعة سنوات في البحث والدراسة لإثبات صحة هذه المقولة، ما قادني للخروج بنظرية جديدة في تفسير تاريخ التطور المجتمعي تُثبت خطأ نظرة نهاية التاريخ. وفي عام 2001 جاء الرد في كتاب صدر تحت عنوان The Making of History، أي "صنع التاريخ". وحيث أن مقولة "صراع الحضارات" لهنتنجتون جاءت تابعة ومكملة لمقولة فوكوياما، فإن كتاب صنع التاريخ قام أيضا بالرد على تلك المقولة التي لم تكن سوى دعوة لاستعداء الغرب ضد الشرق عامة والصينيين والعرب والمسلمين خاصة. تقول نظرية نهاية التاريخ باختصار إن عملية التطور الإنساني انتهت عند محطة الديمقراطية والرأسمالية، ما يعني أن الرأسمالية والديمقراطية تجسد نظام الحياة المثالي الذي تسعي إليه البشرية. لكن حين نضع التطورات السياسية والأوضاع الاقتصادية التي تعيشها أمريكا في إطارها التاريخي السليم، فإننا سوف نكتشف أن تلك التطورات تجاوزت الديمقراطية كنظام حكم، وأن التحولات الاقتصادية تجاوزت الرأسمالية كنظام اقتصادي، ما يعني أن النظام السياسي القائم على الانتخاب والتمثيل الشعبي، والنظام الاقتصادي القائم على حرية الأسواق لم يعودا صالحين لإدارة شؤون الحكم والاقتصاد بكفاءة وعدالة. وهنا لا بد من الإشارة سريعا إلى أن روح الرأسمالية التي تنادي ببناء رأس مال صناعي واجتماعي، وروح الديمقراطية التي تنادي بالعدل والمساواة هي مبادئ عظيمة، لكن ما انبثق عنها من مؤسسات حكم وإنتاج ومواقف وسياسات ليس باستطاعتها خدمة تلك المبادئ.

يشير تاريخ التطور الحضاري إلى أن كل مجتمع ظهر في التاريخ، بدءا بالمجتمع القبلي وحتي المجتمع المعرفي الحالي، كان له نظام اقتصادي وسياسي خاص وثقافة مميزة تختلف كليا عن ثقافات المجتمعات السابقة. إذ فيما جاءت النظم الاقتصادية المختلفة لتتجاوب مع ظروف حياة كل مجتمع، جاءت الثقافات لتعكس الهياكل الاجتماعية وعلاقات الإنتاج الاقتصادية السائدة فيها. وحيث أن أمريكا وعدة مجتمعات أوروبية دخلت مرحلة حضارية جديدة هي حضارة المعرفة،

فإن المجتمع الجديد بحاجة لإعادة هيكلة النظام الاقتصادي والسياسي أو تغييرهما، كما يحتاج لثقافة جديدة تعكس الهياكل الاجتماعية وعلاقات الإنتاج المعرفية الآخذة في التطور بسرعة عجيبة.

كان المجتمع القبلي أول مجتمع إنساني ذا ثقافة جماعية يظهر في التاريخ، وحال ظهوره وجد أن عليه تطوير نظام اقتصادي يتجاوب مع ظروف حياته وتقلبات بيئة طبيعية التي لم يكن بإمكانه التحكم فيها. وفي ضوء عدم توفر خبرة لديه في مجال الإنتاج، فإن النظام الاقتصادي الذي طوره قام على جمع الحبوب والثمار وصيد الحيوانات والأسماك والتنقل من مكان لآخر بحثا عن أماكن تتوفر فيها متطلبات الحياة الأساسية، كما كان عليه أيضا أن يطور نظام إدارة لمجتمع بلا طبقات أفرز نظام شيخ القبيلة كقائد سياسي ومركز للسلطة. لكن الإنسان اتجه بعد التعرف على دورة حياة النبات وممارسة الزراعة إلى تكوين تجمعات قروية صغيرة مستقرة ولكن متباعدة، ما فرض عليه أن يطور نظام إنتاج اقتصادي يراعي ظروف حياته المختلفة عما سبقها. ولقد ترتب على ذلك ميلاد نظام فلاحة الأرض والملكية الخاصة، ونظام العشيرة أوالعائلة المركبة كنظام اجتماعي، والدولة كنظام سياسي. ولقد خضع هذا النظام لهيمنة إقطاعيين في مجتمع تكون من طبقتين، طبقة إقطاعيين وطبقة عبيد وأشباه عبيد فلاحية. بعد نحو عشرة آلاف سنة على ظهور المجتمع الزراعي، انتقل الإنسان إلى العيش في مدن غابت عنها القبيلة والعشيرة لتحل محلها الأسرة، وانتقل جزء كبير من العمال من العمل في مزارع إلى العمل في مصانع إنتاج كبيرة وصغيرة. وهذا فرض على المجتمع الجديد تطوير نظام اقتصادي مختلف عن نظام فلاحة الأرض يتجاوب مع احتياجاته وطريقة حياته، وتطوير نظام سياسي لإدارة شؤون مجتمع يتكون من ثلاثة طبقات اجتماعية، طبقة عمال، وطبقة أثراء من إقطاعيين ورأسماليين، وطبقة وسطى. ومع توسع العمليات الصناعية وتنوعها، تضاعفت أعداد العاملين في قطاع الصناعة والتجارة والتمويل، ونما حجم الطبقة الوسطى لتصبح أهم طبقة في المجتمع، وتبلور النظامين الرأسمالي والديمقراطي.

يقوم النظام الرأسمالي على حرية الأسواق وميكانيكية العرض والطلب التي تعمل تلقائيا، ومن المفروض أن تقوم بتوزيع الموارد المتاحة على الاستثمارات المختلفة بكفاءة، وتوزيع العوائد المحققة على المشاركين في العملية الإنتاجية بعدالة. وهذه نظرية تفترض وجود شركات إنتاج ومؤسسات إقراض وتمويل وتسويق بأعداد كبيرة تُجبرها على التنافس في سوق مفتوحة، وتدفعها إلى رفع كفاءة الإنتاج وتحسين نوعية المنتجات وخفض الأسعار. لكن مغريات المال دفعت غالبية الشركات إلى التواطئ وتجزئة الأسواق فيما بينها، واحتكار بعض الصناعات وما يرتبط بها من معارف علمية وتكنولوجية، ما أدى إلى قتل روح المنافسة وتعطيل ميكانيكية العرض والطلب بشكل كبير، وبالتالي تقويض أعمدة النظام الرأسمالي وحرية الأسواق. لذلك أصبح من الصعب توزيع الموارد المتاحة والعوائد المحققة بشكل يضمن الكفاءة أو العدالة، ما أدى إلى حدوث تفاوت كبير في الدخل والثروة في المجتمع، وتسبب في إضعاف الطبقة الوسطى وحال دون

تحسن أحوال الفقراء، فيما أسهم في تقوية دور المال في السياسة والثقافة والتعليم، وهذا خلق مشاكل جديدة مثل الادمان على المخدرات، فعقار الأوبويد قتل وحده أكثر من مائة ألف أمريكي عام 2022.

تقول النظرية الديمقراطية إن وجود طبقة وسطى كبيرة وواثقة من نفسها ولديها الوعي بدورها المجتمعي، إضافة إلى تعددية سياسية وإعلام حر هي أهم متطلبات العملية الديمقراطية. وبسبب ضيق المجال لتحليل كل عنصر على حدة، نقول إن حجم الطبقة الوسطى تراجع كثيرا في كافة دول الغرب الصناعية، وأن ما تبقى منها لا يملك الثقة بالنفس ولا الوعي الطبقي، وأن الإعلام فقد حريته منذ أن أصبح جزءا من احتكارات تجارية كبيرة، وأن المال يهيمن على العملية الانتخابية ويملي إرادته على رجال السياسة ويلغي فعليا التعددية السياسية. وفي الواقع، لقد صادر الإعلام المرتبط برأس المال دور الحزب التقليدي في المجتمع الأمريكي منذ سنوات، وأنه يسير بخطى حثيثة نحو مصادرة ذلك الدور في دول الغرب الصناعية الأخرى. وإذا كان نظاما الرأسمالية والديمقراطية قد تحولا في ظل ثقافة الجشع والمصلحة الخاصة إلى أنظمة فاسدة تخلت عن مبادئها، فإن عصر المعرفة جاء ليعلن نفاذ صلاحية تلك الأنظمة، وحاجة الغرب لأنظمة بديلة.

وهنا أود أن أشير سريعا إلى أن الطبقة الوسطى لم تظهر إلا في عصر الصناعة، ما يجعلها شيئا استثنائيا في التاريخ. فالمجتمع القبلي عاش نحو ثلاثين ألف سنة من طبقة واحدة، أي بلا طبقات، والمجتمع الزراعي عاش أكثر من عشرة آلاف سنة من طبقتين، إقطاعية تشمل ملاك الأراضي، وفقيرة تضم صغار الفلاحين وعمال الزراعة والعبيد. أما المجتمع الصناعي فعاش نحو 250 سنة من ثلاثة طبقات، ثرية ووسطى وفقيرة، فيما ينقسم مجتمع المعرفة إلى فئات اجتماعية ثقافية غير متجانسة، ما يجعله بحاجة لأنظمة سياسية واجتماعية مختلفة. ومع تراجع صلاحية نظامي الديمقراطية والرأسمالية، لا بد وأن تدخل مقولة "نهاية التاريخ" سلة المهملات التاريخية.

يشير أحد استطلاعات الرأي العام في أمريكا إلى أن الشعب فقد ثقته بالسلطة التنفيذية، أي الحكومة، وفقد ثقته بالسلطة التشريعية، أي الكونجرس، وفقد ثقته بالسلطة القضائية، أي المحكمة العليا، وأنه لم يعد يعتقد بأن الإعلام محايد، ما يعني أن الشعب الأمريكي فقد ثقته بأعمدة النظام الديمقراطي. كما تشير استطلاعات الرأي أيضا إلى أن الشعب فقد ثقته في الشركات الكبيرة وأسواق المال والبنوك وشركات التأمين، ما يعني أنه فقد ثقته بنظام السوق الحر الذي يجسد النظام الرأسمالي في الوقت الراهن. وبوجه عام، تشير الأرقام المتعلقة باستطلاعات الرأي العام إلى أن ثقة الشعب في كافة أجهزة الدولة والاقتصاد تقل اليوم عن 40% فيما عدى قطاع التكنولوجيا والجيش. وهذا يعكس أمرين في غاية الأهمية، ثقة الشعب الأمريكي بالعلم الذي أنتج التكنولوجيا الحديثة، وشيوع الخوف الذي غرسه ساسة أمريكا في المجتمع، ما جعله يندفع إلى الالتفاف حول جيش لم يكسب حربا حقيقية منذ الحرب العالمية الثانية.

إن الفشل في وضع هذه التحولات في أطرها التاريخية والحضارية السليمة أدى إلى حجب الرؤية عن النخبة الحاكمة والشعب معا، وتتسبب في تعميق الأزمات المجتمعية. لذلك لا نرى مستقبلا لنظام اقتصادي أساسه الجشع والاستغلال، ولا لديمقراطية يتحكم فيها المال وتقف في مهب رياح لوبيات تعصف بها من كل جانب. وإذا كان للجشع حدود، ولقدرة المال على شراء الضمائر حدود، وللسكوت على الإثنين حدود، فإنني أعتقد أن العالم يقترب من تلك الحدود بسرعة. إن الأزمات الاقتصادية والمالية تتحول إلى أزمات اجتماعية حين تطول، وتتحول الأزمات الاجتماعية حين تطول إلى أزمات سياسية، ما يجعل من شبه المؤكد أن تشهد المجتمعات الغربية في المستقبل غير البعيد ثورات تقوم بهدم النظم القائمة واستبدالها بنظم جديدة، طبعا إلا إذا سارعت نظم الحكم لإجراء إصلاحات هيكلية عميقة تشمل علاقات الإنتاج والهياكل الاجتماعية وأسلوب تمثيل الشعب في المجالس النيابية.

طغيان المادة

يولد كل إنسان ولديه غريزة التملك، ما يدفعه إلى العمل على كسب المال وتكديس الثروات. وحيث أن ازدهار المجتمع وثراء الفرد يعتمد على التقدم العلمي والتطور التكنولوجي والتراكم الرأسمالي وعمليات الخلق والإبتكار التي تعود على أصحابها بالنفع، فإن غياب الدافع المادي يؤدي عادة إلى تراجع حوافز العمل والإنتاج، وتعطيل عمليات التقدم. ومع أن نزعة الملكية رافقت الإنسان خلال كافة مراحل حياته، إلا أن ظهور المجتمع الزراعي أدى إلى تبلور الملكية الخاصة بشكل واضح لتشمل الأرض وأدوات الإنتاج وأسباب القوة والادعاء بملكية الحقيقة. ومع وصول عصر الصناعة، انتقل الإنسان إلى مرحلة أكثر طمعا، ما جعل الملكية الخاصة تشمل المصانع والبنوك والمعارف العلمية والتكنولوجية. ولما كان من غير الممكن إدارة عمليات كسب المال والثروات دون استخدام البعض من الناس، وتوظيف أسباب القوة بشكل يفرق ضد البعض ويعتدي على حقوقهم أحيانا، فإن كل مجتمع تابع كان أكثر جشعا وميلا لاستغلال الآخر، وأقل احتراما لقيم المساواة والعدالة. لذلك كان التوجه نحو المادة يشكل بحد ذاته ابتعادا عن القيم ذات الصبغة الإنسانية.

يشهد العصر الحالي تراجع القيم والأخلاقيات في كافة الدول. ومع تعدد أسباب هذا التراجع، إلا أن التوجه المحموم نحو المادة، وقيام كل مجتمع أقل رفاهية بتقليد المجتمعات الأكثر رفاهية جعل المظهر الاستهلاكي يتغلب على الجوهر الأخلاقي والإنتاجي. من ناحية ثانية، تسبب السعي الحثيث إلى امتلاك الأموال والاستيلاء على مصادر القوة في المجتمع في قيام النخب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والإعلامية بسلب المواطنين معظم حرياتهم وحقوقهم، متجاوزين بذلك مبادئ العدالة والمساواة، ما تسبب في زيادة أعداد الفقراء واضطرار بعضهم إلى العيش حياة بؤس ومذلة. وفيما أصبح الثري والقوي لا يتوقف عند حدود قيم أو أخلاق، أصبح الفقير لا يتوقف كثيرا عن حدود كرامة أو أمانة في سعيه

للحفاظ على بقائه وامتلاك ما لا يستطيع أن يشتريه بماله. وهكذا أصبح الجشع والحسد والتفوق على الغير من منافسين بالنسبة للثري والقوي، والشهوة والغيرة والحاجة ومحاكاة الغير بالنسبة للفقير هي أهم الدوافع التي تحفز الناس على الكسب المادي وتشكل العلاقات في المجتمع، وهذه كلها مصالح لا علاقة لها بمبادئ أو قيم.

إن استمرار الأمور على هذا الحال من المؤكد أن يُحوّل الأثرياء إلى أشباه ملوك يعيشون حياة ترف ولهو وأمن في عزلة عن الفقراء، ويُحوّل نسبة كبيرة من سكان العالم إلى فقراء يعيش معظمهم في أحياء بائسة وجيتووات معزولة وموبوءة بالجريمة. وحيث أن الفقراء ليسوا مُستهلكين حقيقيين بسبب ضعف قدراتهم الشرائية، وأن الأثرياء مستهلكين ضعيفين بسبب قلة عددهم، فإن إمكانات الاقتصاد الرأسمالي على الإنتاج تجاوزت منذ سنوات قدرات الأسواق العالمية على الاستهلاك، ما أدى إلى تكرار الأزمات الاقتصادية والمالية، وتزايد أعداد العاطلين عن العمل، وتعدد أسباب ومسببات التطرف والنزاع. إن مما لا شك فيه أن النمو الاقتصادي يساعد على تحسين الأحوال المعيشية لغالبية الناس، لكن حين تتحسن الأوضاع المعيشية في غياب العدالة، تزداد الفجوة بين الأثرياء والفقراء اتساعا، ما يخلق شعورا لدى الفقراء والعمال بأن الحياة أصبحت أسوأ مما كانت عليه في السابق.

كان الفلاح في الماضي القريب يعمل ولا يسأل، يعيش حياة بسيطة بلا مُنغصات، لكن العامل الذي يعيش في المدينة وحتى الفلاح الذي يعتمد على المدينة أصبح اليوم أكثر وعيا بفجوة المال والعلم التي تفصله عن الأثرياء، وبما يجري على الساحة الوطنية من فساد وظلم. وهذا يعني أن النمو الاقتصادي يحمل معه المزيد من الوعي، وتزايد التوقعات، وعدم رضا الفقراء عن الواقع، ما قد يتسبب في وقوع أعمال شغب وعنف كما حدث في عدة دول في الماضي القريب. على الرغم من هذه الاستنتاجات، لا أتوقع سقوط نظام السوق الحر قريبا، لأن الأزمات تدفع عامة الناس عادة نحو الماضي وليس نحو المستقبل، نحو الالتفاف حول التيارات الثقافية المحافظة وليس التيارات التقدمية، وقد تدفعهم إلى الدخول في حالة من التوقعات المتناقصة. وهذه حالة نفسية يشعر الناس معها بأن المستقبل يعد بأقل من الماضي، وهذا يقنعهم بأنه ليس أمامهم خيار سوى قبول الأقل الذي يتوقعونه. لذلك، قد يحتاج العالم لأزمة اقتصادية حادة قبل أن تتجه غالبية الناس لدعم نظريات بديلة والارتياح لفكرة التضامن العالمي والعمل الجماعي لتغيير الوضع القائم.

إن النظم الاقتصادية التي تقوم أساسا على المادة هي نظم غير عادلة، وكل نظام غير عادل هو نظام غير كفؤ لأنه يحول دون تكافؤ الفرص في المجتمع. وهذا من شأنه أن يحول دون قيام البعض بتنمية قدراتهم العقلية والبدنية وتطوير مهاراتهم الإنتاجية واستثمارها بشكل يشبع رغباتهم ويثري حياة المجتمع من دون أن يضطرهم للتنازل عن كرامتهم. في المقابل، تعتبر النظم التي تتصف بعدم الكفاءة نظما غير عادلة، لأنها تتسبب في إضاعة جزء كبير أو صغير من الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة، وتقود إلى إساءة توزيع عوائد العملية الإنتاجية بين الناس. وهذا يعني أن العدالة الاجتماعية

تعزز الكفاءة الاقتصادية، وأن الكفاءة الاقتصادية تعزز العدالة الاجتماعية. حين يتمتع نظام ما بكفاءة الإنتاج وعدالة توزيع العوائد، تسود فيه قيم التعاون والتسامح وأخلاقيات العمل والمثابرة. وهذا يعني أن أي اقتصاد لا يحرص على الكفاءة، وأي نظام سياسي لا يحرص على العدالة هو نظام قاصر، ليس في وسعه التجاوب مع احتياجات الناس والبيئة، ولا يهتم بقيم أو أخلاقيات، وبالتالي غير قادر على الاستمرار مهما استخدم من وسائل كبت الناس وتزييف وعيهم.

مستقبل النظام العالمي

إن تراجع القوة الاقتصادية الأمريكية من ناحية، وتبلور حدود القوة العسكرية على تحقيق أهداف استراتيجية من ناحية ثانية، يشير إلى أن نظام الهيمنة الذي فرضته أمريكا على العالم في طريقه إلى الزوال. إلا أن النظام القادم لن يكون نظام هيمنة أو نظام توازن قوى عسكرية كما كان عليه الحال خلال سنوات الحرب الباردة، بل من شبه المؤكد أن يكون خليطا من أنظمة التعاون والتوازن القائمة أساسا على الاقتصاد والمال. يقوم نظام التعاون على ترتيبات اقتصادية ومالية وجمركية بين مجموعة من الدول تستهدف خلق مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة تقوم بإزالة الحواجز الجمركية والسماح بحرية تنقل البضائع والشركات والاستثمارات والعمالة أحيانا، ما يسهم في تنشيط التجارة بين الدول الأعضاء ورفع معدلات النمو الاقتصادي، كما هو الحال بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي. أما نظام التوازن فيقوم بين دولتين عظميين أو مجموعتين من الدول متقاربتين من حيث القوة العسكرية، ما يدفعها إلى التنافس ضمن حدود تحول دون حدوث تصادم، ويفسح المجال لقيام نوع من التوازن فيما بينها. أما النظام العالمي المتوقع فأعتقد أنه سيتشكل من مجموعة صغيرة من قوى اقتصادية تملك إمكانات تكنولوجية وموارد بشرية ومالية كبيرة، تتنافس وتتعاون مع بعضها البعض، ما يفرض عليها احترام القوانين الدولية وبروتوكولات التجارة العالمية، والتنسيق فيما بينها للحيلولة دون تطور التنافس الاقتصادي إلى نزاع عسكري. لكن ما يحدث الآن في ضوء الحرب الأوكرانية يشير إلى تبلور معسكرين يضمان أهم القوى الاقتصادية والعسكرية في العالم، الأولى بزعامة أمريكا وتضم حلفائها الأوروبيين، والثانية بزعامة الصين وتضمن روسيا وإيران. لكنني اعتقد أن هذا النظام لن يدوم طويلا، وأن الأمور ستتغير بعد توقف الحرب الأوكرانية.

قام النظام العالمي الذي ساد خلال فترة الحرب الباردة على توازن القوى العسكرية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي. أما نظام التوازن الذي نتوقع تبلوره خلال عقدين من الزمن فسوف يتشكل من دول غير متكافئة من حيث القوة العسكرية والاقتصادية، أساسه المعرفة التكنولوجية والتنافسية الاقتصادية. وفي ضوء قوة وسطوة الشركات الكبرى الصناعية والخدماتية، فإن من المتوقع أن يكون لها دور في توجيه النظام العالمي الآخذ في التشكل، كما

أن من المتوقع أن يكون لهيئة الأمم المتحدة والمؤسسات التابعة لها، ومنظمات المجتمع المدني دور في الترتيبات العالمية في المستقبل، إذ ليس بالإمكان خلق توازن في العلاقات الدولية من دون مشاركة هذه المؤسسات والجمعيات.

شهدت العقود القليلة الماضية تشكيل أكثر من منطقة تجارية حرة على أساس التعاون، كان من بينها الاتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة، ومنطقة أمريكا الشمالية التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، والاتحاد الآسيوي الذي يضم أندونيسيا وماليزيا وتايلند والفلبين وسنغافورة وبروناي وبورما وفيتنام ولاوس وكمبوديا. وتشير تجربة تلك المناطق إلى أن بإمكان نظم التعاون القائمة على تبادل المصالح أن تقود إلى ترسيخ الثقة بين الأعضاء وتحقيق استقرار سياسي ونمو اقتصادي لم تستطع أنظمة الهيمنة القديمة تحقيقه. وإذا كان لكل مجموعة من الدول الحق في تأسيس مناطق تجارة حرة وأسواق مشتركة، فإن نظام التوازن الذي ظهرت بوادره مع الأزمة المالية والاقتصادية التي وقعت عام 2008 يتشكل تدريجيا وتلقائيا من مجموعة من القوى الاقتصادية الكبرى، ما يفرض على القوى الاقتصادية الصغرى أن تعيش في ظلال القوى الكبرى، تنمو معها وتتراجع بسببها. لكن هذا النوع من التوازن يعطى القوى الصغرى فرصا كثيرة للاستفادة من التنافس بين القوى الكبرى والحصول على معارف علمية وتكنولوجية ومعاملة تجارية تفضيلية لتنمية اقتصادياتها الوطنية. إلا أن الاستفادة لن تتحقق إلا بتوفر ثلاثة شروط: الوعي لدى النخب السياسية المسيطرة على الحكم في الدول الصغيرة، واستعداد القوى الاقتصادية المهيمنة على الأسواق المحلية للاسهام في تنمية الاقتصاديات الوطنية، وعدم قيام الدول الكبرى بتعطيل تلك العملية.

بناء على حجم الناتج القومي الإجمالي والصادرات وعدد السكان، ومدى توفر الموارد الطبيعية والمعارف العلمية والتكنولوجية، وحجم الديون الخارجية، والموقع الجغرافي، ومعدلات النمو الاقتصادي، نعتقد أن نادى القوى الكبرى القادم سيتشكل من عشرة قوى ومراكز نفوذ، هي: هيئة الأمم المتحدة، الشركات العالمية الكبرى، منظمات المجتمع المدني، وسبع دول كبرى، هي: أمريكا والصين والاتحاد الأوروبي واليابان والهند وروسيا والبرازيل. هناك تفاوت كبير بين هذه الدول من حيث عدد السكان، ومستوى الدخل الفردي والتعليم، ومستويات المعيشة، ومعدلات النمو والفقر والبطالة والتلوث البيئي، ما يعطي تلك الدول فرصا عديدة للتنافس والتعاون والتكامل، ويحرمها من القدرة على التآمر بشكل جماعي ضد بعضها بعضا. وهذا يعني أن العالم مقبل على نظام توازن دولي جديد بين مجموعة صغيرة من الدول والمنظمات والشركات، وأن بقية دول العالم ستكون مضطرة للعيش في ظلال هذا التوازن، تخسر وتربح تبعا لقدراتها على وعي المرحلة وإدراك طبيعة الفرص المتاحة بين الحين والآخر. اما اللغز المحير فيما يتعلق بهذه القضية فهو فشل العرب، أكبر تجمع إنساني متجانس ثقافيا ولغويا في العالم في تكوين وحدة اقتصادية تستحوذ على مكانة دولية، مع أن العرب يواجهون تحديات داخلية وخارجية كبيرة تنذر بعواقب وخيمة.

البروفسور محمد ربيع يحمل لقب أستاذ متميز في الاقتصاد السياسي الدولي؛ درس في 5 جامعات، وقام بالتدريس في 11 جامعة في أربع قارات. نشر حتى اليوم 61 كتاباً، 17 باللغة الإنجليزية، وواحد باللغة الألبانية، والباقي باللغة العربية. وتشمل الكتب الإنجليزية أربعة نشرتها دار: Palgrave Macmillan خلال 4 سنوات، 2013-2017 : إنقاذ الرأسمالية والديمقراطية؛ التحول الاقتصادي والثقافي العالمي؛ نظرية في التنمية الاجتماعية الثقافية والاقتصادية المستدامة؛ أزمة الديون العالمية وآثارها الاجتماعية والاقتصادية. أحد الكتب المنشورة بالإنجليزية، وعنوانه "تاريخ العنصرية" تُرجم إلى 6 لغات أخرى: الألمانية والفرنسية والإيطالية والإسبانية والبرتغالية والبولندية. أما الكتب العربية فتشمل 3 مجموعات شعرية، و3 روايات، وقصة حقيقية. والباقي كتب أكاديمية وفكرية وتأملات فلسفية، إضافة إلى عشرات الدراسات العلمية ومئات المقالات الفكرية.

يرأس الدكتور ربيع مجلس الفكر العربي في واشنطن، وعضو منتدى الفكر العربي في الأردن، وزميل في مؤسسة ألكساندر فون هومبولدت الألمانية منذ عام 1992. وقد استطاع إكمال دراسته بالحصول على منح دراسية منذ المدرسة الثانوية حتى الحصول على الدكتوراه في الاقتصاد عام 1970من جامعة هيوستن في أمريكا. حاز على جائزة دولة فلسطين التقديرية على مجمل الأعمال الفكرية، وجائزة الجالية العربية في مدينة هيوستن للتميز الأكاديمي والقيادة، كما فاز بجائزة في الشعر في مهرجان تيتوفا في ماسيدونيا الجنوبية، إضافة لعدة جوائز أخرى من جامعات ومؤسسات عربية وأجنبية. وتعكس كتاباته ومواقفه التزاماً بمبادئ السلم والعدالة الاجتماعية والمساواة والحرية والتنمية البشرية، فضلاً عن الاستدامة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والبيئية.

لما كان شعاري هو: "المعرفة التي لا نشارك الغير فيها هي معرفة ضائعة، وأن مشاركتها يتسبب في مضاعفة عدد المعرفيين"، فإنني أطلب من كل قارئ أن يوصي بكل دراسة وكتاب يُعجبه، لأنه بذلك يُساعد آخرين لم يتعرفوا على الكتاب أو الفكر الجديد. إننا جميعا نشترك في مسؤولية تغيير عالمنا ليكون أكثر ميلا للسلم والعدالة والحرية. وهذا هدف سامي لا يمكن تحقيقه من دون أن نشارك جميعا في نشر المعرفة والوعي في كافة بقاع العالم.

بروفسور محمد عبد العزيز ربيع

Links that give an idea about me and my interests.

https://scholar.google.com/citations?user=evo_c4QAAAAJ&hl=en&citsig=AMD79op143N3h2Qo7R_hDsZtzBuYxsGi6g

https://www.researchgate.net/profile/Mohamed-Rabie-2

https://www.encyclopedia.com/arts/culture-magazines/rabie-mohamed

Personal site; www.yazour.com